

آلية التدرج في المناصب الإدارية السامية بالجزائر خلال فترة الدايات (1671-1830م)

ياسين بودريّة

جامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة

y.boudria@univ-bouira.dz

تاريخ الإرسال: 2019/10/08؛ تاريخ القبول: 2021/03/10

**The graduation mechanism in the high administrative
functions in Algeria during the deys period (1671-1830)**
BOUDRIA YACINE

Abstract:

In this article we discussed a historical partial. Relates to the graduation in high positions in Algeria during the dey (1671-1830). It is agreed that the Ottoman rule in Algeria is a military system based on the Janissaries in the governance of the system in general. Considering that the Janissaries have a military and another aspect of administrative management, it is noticeable that the Dey period was characterized by the stability of the system of governance with the emergence of what became known as the high positions or ministries who are the men of the Dai, as many sources put it. The irony is that the appointment of the Dey became through one of the three ministers, Khaznaji, Aga Arabs, and Khoja khail. He should question the mechanism by which these lofty positions can be reached. This article is intended to follow the method of graduation from the lowest position to the highest position, by following the path of a number of employees or rather a number of midwives whose biographies we have had as graduates, such as the Dey Muhammad bin Osman Pasha (1766). 1791), Dey Husayn (1818-1830) and others.

Keywords: Deys period, City of Algiers, Janissary, Administration, High function

الملخص:

تناولنا في هذا المقال جزئية تاريخية. تتعلق بالتدرج في المناصب السامية بالجزائر خلال مرحلة الدايات (1830-1671م). فالمتفق عليه أنّ الحكم العثماني بالجزائر هو نظام عسكري يعتمد على الإنكشارية في تسيير منظومة الحكم بشكل عام. باعتبار أنّ الإنكشارية لها جانب عسكري وجانب آخر متمثل في التسيير الإداري، و الملاحظ أنّ فترة الدايات تميزت باستقرار منظومة الحكم بظهور ما أصبح يعرف بالمناصب السامية أو الوزارات التي كان يتولاها رجال الدايات على حد تعبير العديد من المصادر. والمفارقة أنّ تعيين الدايات أصبح يتم من خلال أحد الوزراء الثلاث، الخزناجي، آغا العرب، وخوجة الخيل. و عليه يطرح تساؤل حول الآلية التي يمكن من خلالها إلى الوصول إلى هذه المناصب السامية. وهو ما يصبو المقال أدناه إلى تتبع طريقة التدرج في المناصب من أدنى وظيفة إلى أسمى منصب، من خلال تتبع مسار عدد من الموظفين أو بالأحرى عدد من الدايات ممن توفرت لدينا سيرتهم باعتبارهم موظفون تدرجوا في المناصب، على غرار الدايات محمد بن عثمان باشا (1791-1766)، الدايات حسين (1830-1818م) وغيرهما.

الكلمات المفتاحية: عهد الدايات، مدينة الجزائر، الإنكشارية، الإدارة، المناصب السامية.

مقدمة:

رافق وصول الدايات إلى الحكم ظهور نمط جديد في الإدارة الجزائرية. المتمثل في بروز مناصب سامية. وهي مناصب أطلق الأوربيون على أصحابها مصطلح الأقوياء "Les Puissant". كما أنّ العديد من الدراسات أطلقت لقب الوزير على الموظف الذي يشغل إحدى هذه المناصب. ويبدو أنّ هذه المناصب في بدايتها كانت وظائف إدارية بسيطة. ثم تطورت نتيجة زيادة صلاحيتها لتصبح أحد الآليات للوصول إلى منصب الدايات.

وعلى الرغم من أنّ الإدارة الجزائرية خلال الفترة العثمانية كانت موضع بحث ودراسات من عدة جهات أكاديمية و غيرها، إلّا أنّ التركيز انصب على بعض المفاهيم والصلاحيات التي تخص

الوظائف والمناصب بصفة عامة، دون التركيز على آلية الوصول إلى هاته الوظائف والمناصب، لذا جاء هذا البحث ليسد ذلك النقص من خلال التركيز على الآلية أو الميكانيزم للوصول أولا إلى الوظيفة الإدارية، وثانيا طريقة اعتلاء المناصب السامية.

يقوم العمل الذي نحن بصدد إنجازه على البحث و التنقيب في عدد معتبر من المصادر والمراجع و هذا من أجل تحقيق هدفين: أولهما: المعروف أن الجيش الإنكشاري استولى على معظم الوظائف الإدارية، ومن هنا سوف نحاول فك شيفرة الانتقال من العمل العسكري إلى الوظيفة الإدارية، ومنه التعرّيج على الآليات المتعلقة بالوصول إلى المناصب السامية وكذا منصب الحكم-الداي-.

ثانيهما: رغم وجود نوع من التدرج في المناصب، إلا أن هذا الأمر لم يقع خلال كل الفترة المتناولة، ومن هنا سوف نحاول معرفة السبب في ذلك. من خلال الوقوف على بعض الحثيات و الوقائع التاريخية.

إن معالجة موضوع التدرج في المناصب الإدارية جعلنا أمام إشكالية التنظيم الإداري في الجزائر العثمانية خاصة فيما يتعلق بالإدارة المركزية بمدينة الجزائر، فقد ظهرت المناصب السامية بوضوح خلال عهد الدايات ومن خلال تلك المناصب أصبح في الأغلب يتم اختيار الحاكم-الداي- والتساؤل المطروح في ظل وجود نوع من التدرج في المناصب الإدارية السامية خلال فترة الدايات هل كانت هناك معوقات أمام تطبيق التدرج، وإلى أي حد أثرت فيه سواء كان ذلك إيجابيا أم كان سلبيا؟.

1-هيئة الخوجات:

1-1-تعريف وظيفة الخوجة:

الخوجة مصطلح يطلق على منصب إداري، وهو في الوقت نفسه مصطلح يطلق على صاحب المنصب. والخوجات هم أعوان يشرفون على المصالح الحيوية للدولة. لذلك فهم ملزمون بالإحاطة بالمعارف المتعلقة بتلك المناصب (Merouche, 2002, p. 277) ، فقد تم إطلاق هذه اللفظة على الأشخاص الذين يتقنون القراءة، الكتابة، و الحساب. من أجل هذا كان يتم تعيينهم في المؤسسات الإدارية الحكومية بشكل مباشر (حماش، العلاقات ، 1988، صفحة 68) .

وفي سياق كلامه حول وظيفة المقطعجي، يمكن أن نستشف من كلام حمدان بن عثمان خوجة بعض مؤهلات الشخص المرشح لدخول هيئة الخوجات في قوله "إن مهمة المقطعجي أو الكاتب الأول لفي غاية من الأهمية وتعتبر كمهنة شيخ الإسلام الذي هو المفتي الحنفي ومن الواجب على هذا الكاتب الأول الذي يستشير العاهل في جميع الحالات أن يعرف القوانين الأساسية و التاريخ وحقوق الإنسان حتى لا يقوم بأي عمل ضد القانون" (حمدان بن عثمان، 1982، صفحة 129).

وقد تميزت هذه الهيئة بكثرة عدد المنتمين إليها وتنوع مهامهم حيث ناهز عددهم بمدينة الجزائر الثمانين خوجة (ناصر الدين سعيدوني (سعيدوني، 1984، صفحة 18)، إذ كانوا يشكلون فئة مستقلة وسط الأوجاق برئاسة باش خوجة الذي كان يتولى اختيارهم و تعيينهم (حماش، العلاقات ، 1988، صفحة 68)، ويلاحظ أن ثمة دقة متناهية في تحديد مهام كل خوجة. فمنهم خوجة العيون، خوجة مخزن الزرع، خوجة الملح، خوجة الفحم، خوجة الجمر، خوجة التوت، خوجة الجلد، خوجة الشطبة، خوجة قايد المرسى، و غيرهم. و تشير بعض المصادر التاريخية إلى أنّ دخول هيئة الخوجات اقتصر على العنصر التركي (شالر، 1982، صفحة 45)، ومرد ذلك إلى خوف الأتراك من تضييع السلطة (نور الدين، 1965، صفحة 73). فالخوجة أساس الوصول إلى الوظائف الإدارية السامية. لذا نجد أن العثمانيين تحفظوا على منح مثل هذه الوظائف إلى بقية السكان، رغم وجود إشارات تدل على تولى الكراغلة و الأهالي لوظيفة الخوجة (حماش، الأسرة في الجزائر خلال العهد العثماني،، 2006، صفحة 65)، لكن يبدو أنّ توليهم اقتصر على بعض الوظائف التي لا تمكن من التدرج إلى المناصب السامية (Boyer, 1963, p. 98).

1-2- من العمل العسكري إلى الوظيفة بالإدارة:

يعتبر "الخوجة" أحد الآليات للوصول إلى الوظيفة الإدارية. حيث يقضى الإنكشاري مدة معينة في وحدته للتدريب العسكري، بعد

ذلك يتم انتقاء البعض منهم للعمل في وظيفة الخوجة عبر امتحان خاص (Shuval, 1998, p. 73) (Devoulx, 1852, p. 23) . وهذا الانتقاء يخضع له الإنكشاري المتعلم ممن يعرف القراءة والحساب وغيرها من المعارف، حيث يقوم بدفع مبلغ الالتزام (التعليق رقم 01) الذي يقدر يقدر ب 1000 بتاك شيك (6000 فرنك) مقابل الدخول إلى حياة الخوجات (Devoulx, 1852, p. 21) . شكل الخوجات فئة مستقلة وسط الأوجاق، يرأسها موظف يدعى باش خوجة الذي يشرف على اختيار الخوجات (حماش، العلاقات ، 1988، صفحة 69). إن دخول الإنكشاري إلى حياة الخوجات يتيح له فرصة التدرج في المناصب الإدارية، ويمكن من خلالها الوصول إلى المناصب السامية كما أسلفنا، فمنهم يتم اختيار الكتاب الأربعة الكبار وغيرها من المناصب (Venture, 1852, p. 189). و يعد هذا تفسيراً للمقولة التي ترى أن الإنكشارية يأخذون معظم المناصب الإدارية (Boyer, 1963, p. 90).

1-3-رمزية الوظيفة:

وردت إشارات عدة تدل على أن الخوجة أول منصب يمر به أي موظف سام. ومنها منصب الداوي -بحد ذاته- باعتبار أن هذا المنصب أصبح يصل إليه أصحاب الوظائف السامية، ابتداء من سنة 1671م، (وولف، 1986، صفحة 144)، (عباد، 2011، صفحة 129). فمن بين 28 دايا حكموا الجزائر، سجلنا أن 13 دايا وردت إشارات على أنهم تقلدوا منصب الخوجة، و هو ما يشكل نسبة 45% من مجموع الدايات الذين انتموا إلى حياة الخوجات، وهذا يؤيد الطرح المتعلق باعتبار أن الخوجة أحد آليات التدرج إلى المناصب العليا. وكمثال على ذلك، فإن محمد بكداش كان من بين الدايات الذين مارسوا وظيفة الخوجة، فقد تولى منصب كاتب أول بدار الإمارة (الخوجة الأول) و هذا ابتداء من سنة 1117هـ/1706م بن ميمون (1982, p. 127)، أما الداوي محمد بن عثمان باشا (1766-1791)، كان قد دفع مبلغ 1000 بتاك شيك من أجل الدخول إلى هذه الهيئة أين عمل لعدة سنوات في الثكنات ثم عمل كخوجة في نوبة

القصر قبل أن يصل إلى منصب الخزناجي ثم منصب الداوي (Venture, 1852, p. 177).

والأمر نفسه ينطبق على آخر حاكم للجزائر العثمانية الداوي حسين (1818-1830م) الذي دخل إلى هيئة الخوجات. فقد شغل منصب خوجة الزرع (الزهار، 1980، صفحة 132)، قبل أن يقوم الداوي علي باشا (1817-1818) بتعيينه خزناجيا، ثم بعد ذلك انتقل إلى منصب خوجة خيل قبل أن يترقى إلى منصب حاكم الجزائر بعد وفاة الداوي علي باشا عام 1818م (حمدان بن عثمان، 1982، صفحة 153).

والمفارقة فإنّ العديد من الدايات بقي يحمل لقب الخوجة إضافة إلى الألقاب الأخرى-داوي، باشا- بالرغم من وصولهم إلى الحكم، ويبدو أنّ الخوجة أصبحت لقباً تشريفياً على غرار الألقاب الأخرى التي تدل على مستوى تعليمي أو اجتماعي معين كالشيخ، الحاج وغيرهما، وفيما يلي قائمة بمجموعة من الدايات ممن حملوا لقب الخوجة رغم وصولهم لمرتبة الداوي:
-الداوي محمد خوجة الخيل (1671-1682) (الشويهد، 2006، صفحة 117).

-الداوي بابا حسن أو حسن خوجة (1682-1683) و (1697-1700) (الشويهد، 2006، صفحة 62).

-الداوي شعبان خوجة (1688-1695) (de gonzalez, 1886, p. 27).

-الداوي حسين خوجة الشريف (1705-1706) (ابن المفتي، 2009، صفحة 59)

-الداوي محمد خوجة بكداش (1706-1710) (ابن المفتي، 2009، صفحة 59)، (الشويهد، 2006، صفحة 130).

-الداوي إبراهيم خوجة (1732-1745) (ابن المفتي، 2009، صفحة 143)

-الداوي أحمد خوجة (1805-1808). (أنظر التعليق رقم 02).

-الداوي علي خوجة الغسال (1808-1809). (أنظر التعليق رقم 03).

-الداي علي خوجة(1809-1815) (حمدان بن عثمان، 1982، صفحة 151).

1-4-الخوجة بين الوظيفة و الطموح:

رأينا أنفا أن الخوجة لعب دورا مهما في الجزائر. خاصة فيما يتعلق بأمور الحكم. وربما قد يتساءل البعض هل كل الخوجات لعبوا هذا الدور، خاصة في ظل عددهم المعتبر. وللإجابة على هذا التساؤل لا بد أن نشير أن المصدر الوحيد للوصول إلى للحكم بالجزائر ابتداء من عام 1659م هو الجيش الإنكشاري، الذي يتحول بعض أفرادهم ممن يحمل رصيда علميا-قلّ أو زاد-إلى الإدارة في صورة هيئة الخوجات.

ونشير أيضا إلى أن العديد من الثورات على الحكم كان أبطالها أحد الخوجات. مما يدل على الدور الذي لعبه "الخوجة" بصفة عامة، خاصة منهم خوجات الدرجة الأولى. فالداي مصطفى باشا مثلا كان عرضة لعدة ثورات منها ثورتان قادهما شخصان ينتميان إلى هيئة الخوجات. فالأولى قادها والي خوجة سنة 1799م. أما الثانية فكانت من قيادة علي خوجة عام 1800م (الزهار، 1980، الصفحات 81-82).

والغريب أنّ نهاية مصطفى باشا كانت بعد ثورة قادها أحمد خوجة الذي خلفه على كرسي الحكم(أنظر التعليق رقم04). و الأغرب أنّ نهاية هذا الثائر-الداي أحمد خوجة(1808-1805م)- كانت على يد خوجة آخر، فبعد ثلاث سنوات من الحكم. ثار ضده أحد الخوجات – علي خوجة الغسال- الذي خلفه على كرسي الحكم لمدة عام واحد (حمدان بن عثمان، 1982، صفحة 150).

وقاد مجموعة من الخوجات ثورة ضد آخر دايات الجزائر حسين باشا(1818-1830). و كان قائد هذه الثورة إسمه مصطفى خوجة. فقد اجتمعوا في أحد الأضرحة واتفقوا على قتل الداوي في عيد الأضحى. لكن تم وأد هذه الثورة في مهدها، بعد كشف خيوطها فتم القبض على رؤوسها وتم إعدامهم بأمر من الداوي حسين (الزهار، 1980، صفحة 169).

2- العلاقة بين المنصب السامي و منصب الداوي:

2-1-المنصب السامي "مرحلة ما قبل الحكم":

أصبح الداوي لقب يدل على منصب الحكم، كما أنّ هذا اللقب أصبح يطلق على أحد مراحل الحكم العثماني "عهد الدايات 1671-1830". والملاحظ أنّ هذا العهد قد كرس نوع من الاستقلال عن الباب العالي فيما يخص تعيين حكام الجزائر، إذ أصبح هذا التعيين يتم من طرف الديوان، وكان للباب العالي الحق في إرسال ممثل عنه "الباشا"، لكن هذا الأمر تم إنهاؤه عام 1711 م عندما قام الداوي علي شلوش بطرد المبعوث العثماني ثم قام بإقناع الباب العالي بعدم جدوى ازدواجية الحكم فتم منح لقب الباشا إلى الداوي.

كان يتم اختيار الدايات في البداية من فئة رياس البحر ثم بعد ذلك تحول إلى الوزراء ورجال الدولة وهم على وجه التحديد، الخزناجي و خوجة الخيل وأغا العرب (وولف، 1986، صفحة 144)، (سعيدوني، و رقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، 2000، صفحة 16)، ففي خلال هذه المرحلة تشكلت حكومة تضم الداوي ووزراء (ريمون، 1991، صفحة 32) عرفوا عند الأوروبيين بالأقوياء (Boyer, 1963, p. 96)، مما إلى ظهور نوع من التدرج في المناصب. يتمثل في تعيين الخزناجي دايا بعد شغور المنصب ويتولى آغا العرب منصب الخزناجي (الزهار، 1980، صفحة 51)، (نور الدين، 1965، صفحة 114).

لقد احتكر هؤلاء الموظفون السامون "الوزراء" منصب الداوي (أنظر التعليق رقم 05). حيث بلغ عدد الدايات ممن تولى أحد هاته المناصب السامية ثمانية عشر دايا وهو ما يعني نسبة 62.02 % من مجمل الدايات البالغ عددهم 29 دايا (أنظر التعليق رقم 06)، و المفارقة أنّ أول حاكم للجزائر الداوي محمد باشا التريكي (1671-1682م)، ذكر باسم محمد خوجة الخيل، وهو ما يعني أنّ هذا الداوي تولى منصب خوجة الخيل قبل توليه منصب الداوي (الشويهد، 2006، صفحة 117). و فيما يلي جدول بقائمة الدايات الذي مارسوا وظيفة في أحد المناصب السامية

جدول يوضح آخر وظيفة قبل تولي منصب الحكم-الداوي- لبعض الحكام (أنظر التعليق رقم 07)

الاسم	آخر منصب	فترة الحكم	ملاحظة
1 محمد باشا التريكي		1671م - 1682م	مارس وظيفة خوجة الخيل
2 محمد باشا بن حسن	خز ناجي	1718م - 1724م	
3 محمد بكداش	آغا الصباحية	1707-1710م	
4 عبيدي باشا	آغا الصباحية	1724م - 1732م	
5 إبراهيم باشا	خز ناجي	1732-1745م	
6 محمد باشا بن بكير	خوجة الخيل	1748-1754م	
7 علي باشا نفيس	خز ناجي	1754م - 1766م	
8 محمد باشا بن عثمان	خز ناجي	1766م - 1791م	
9 حسن باشا	خز ناجي	1791م - 1798م	
4 مصطفى باشا	خز ناجي	1798م - 1805م	
10 أحمد باشا	خوجة الخيل	1805م - 1808م	
11 الحاج علي باشا	خوجة الخيل	1809م - 1815م	
12 محمد باشا	خز ناجي	1230-1815م	
13 عمر باشا	آغا العرب	1815م - 1817م	
14 حسين باشا	خوجة الخيل	1818م - 1830م	

2-2-احتياطات الداي:

إن تعيين داي جديد كان يقابله شغور أحد المناصب(الخرناجي، آغا العرب، خوجة الخيل)(أنظر التعليق رقم 08) ، هذا يعني بالضرورة حدوث تغيير على مستوى المناصب السامية، ويبدو أنه في بداية عهد الدايات كان يتم احترام مبدأ التدرج الذي ذكرناه آنفا، أي بتولي آغا العرب منصب الخرناجي، فالداي مصطفى باشا مثلا قام بتعيين آغا العرب "مصطفى" خرناجيا" كما قام بتعيين الحاج علي بدله في منصب آغا العرب (الزهار، 1980، صفحة 71).

وبعد اغتيال الداي الحاج علي باشا(1809-1815م) ، قام آغا العرب عمر باقتراح الخرناجي ليكون بدله في منصب الحاكم، لكن

محمد الخزناجي رفض تولي المنصب لكبر سنه، رغم أنه تولى فيما بعد هذا المنصب، و الغريب في هذه الرواية أن عمر آغا كان من المدبرين لعملية إغتيال الداى السابق بهدف تولي الحكم (الزهار، 1980، صفحة 112). والسؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا لم يستلم الآغا عمر منصب الحكم؟

يعد الاقتراح الذي قدمه الآغا عمر للخزناجي من حيث المبدأ احتراما للتدرج الذي سقناه آنفا، لكن بالمقابل يمكن اعتبار هذا الاقتراح مكرا و خديعة من طرف الآغا، فهو على دراية بأن الخزناجي شخص طاعن في السن، يسهل التآمر عليه، و هو ما حدث فعلا حيث بعد تقلد الخزناجي لمنصب الداى تم التآمر عليه و إعدامه وهكذا خلا الجو للآغا عمر ليصبح دايا جديدا عام 1815م (الزهار، 1980، صفحة 115).

إن أهمية هذه المناصب و خطورتها جعلت العديد من الدايات يحتاطون لهذا الأمر، فأصبح صعود الداى يعني بالضرورة تغييرا كليا أو جزئيا في هاته المناصب (شالر، 1982، صفحة 45)، ففي عهد علي باشا (1809-1808م). (أنظر التعليق رقم 09) كان أول عمل قام به هو تغيير هؤلاء الوزراء وقد ذكر الزّهار هذه الحادثة على هذا النحو "وبعدما ثار العسكر على أحمد باشا وقتلوه أتوا بالمذكور وبايعوه أميرا وأجلسوه وبذل جميع الوزراء وبعد ثلاثة أيام عزلهم وعزل جميع العمال.." (الزهار، 1980، صفحة 103).

وفي كثير من الأحيان كان يتم تبديل الوزراء بطريقة عنيفة سواء بالقتل أو -في أحسن الأحوال- بالنفي إلى مدن أخرى فعند تولي الداى علي خوجة باشا (1817-1818م) ، أمر بإعدام آغا العرب خنقا، أما الخزناجي وخوجة الخيل فقد أمر بنفيهما الأول إلى تلمسان والثاني إلى مستغانم (عباد، 2011، صفحة 231).

إن الاستئناس بوزراء جدد يمكن اعتباره استئناسا بوزراء موالين للداى الجديد، و ما يؤكد هذا الطرح إن بعض الدايات قاموا بتعيين أقارب ضمن هاته المناصب الحساسة، فقد تم تولية مصطفى خزناجيا في عهد خاله الداى حسن باشا (1798-1791) (أمير، 2009، صفحة 90). (أنظر التعليق رقم 10)، كما قام الداى

حسين(1830-1818م)، بتولييه صهره إبراهيم وكيل الحرج في منصب آغا العرب بدل يحي آغا الذي قام بعزله ونفيه ثم إعدامه في الأخير (حمدان بن عثمان، 1982، صفحة 188).

3- تطور صلاحيات المنصب "من الوظيفة البسيطة إلى المنصب السامي":

1-3-خوجة بيت المال أو "الخرناجي":

يعتبر الخرناجي أهم منصب إداري في الدولة. إذ يعد صاحبه الرجل الثاني في الدولة وأحد المرشحين لتولي منصب الداي (حمدان بن عثمان، 1982، صفحة 129). ويبدو أنّ الخرناجي في بدايته كان موظفا بسيطا، على غرار الوظائف الأخرى، وقد كان يعرف بخوجة بيت المال (كاتكارت، 1982، صفحة 32). إذ كان يشرف على الصندوق المالي للدولة، ثم تطورت صلاحياته فأصبح المتصرف الأول في الخزينة. وهذا أهله لأن يصبح منصبا ساميا، يعتبر صاحبه بمثابة الرجل الثاني في الدولة، وأحد المرشحين لخلافة الداي كما ذكرنا أنفا (سعيدوني، الجزائر في التاريخ العهد العثماني، 1984، صفحة 17).

إن دخول هيئة الخوجات كان أحد مفاتيح الوصول إلى منصب الخرناجي، بدليل أن العديد من الخرناجية ممن تقلدوا منصب الداي بقي لقبهم مرتبطا بالخوجة. فالداي إبراهيم خوجة باشا الذي تقلد منصب الداي ما بين (1732-1745م) كان خرناجيا قبل أن يتولى دايًا وقد بقي لقب الخوجة ملتصقا به وهو دليل على دخوله هيئة الخوجات قبل تدرجه إلى منصب الخرناجي ثم في الأخير إلى منصب الداي (الشويهد، 2006، صفحة 143).

والأمر نفسه ينطبق على الداي محمد بن عثمان باشا(1766-1791 م) ، فقد دخل سلك الإنكشارية، ثم بعد ذلك تمكن من الدخول إلى هيئة الخوجات، حيث عمل عدة سنوات في إحدى الوظائف المتعلقة بالخوجة، حيث سجلنا أنه عمل كخوجة في نوبة القصر مثلا. ويبدو أن العمل في هذه الوظيفة قربته من مركز الحكم أين قام الداي علي باشا النقسيس(1754-1766م) بتعيينه خرناجيا. قبل أن يتولى

منصب الداوي بعد وفاة علي باشا النقيس (Venture, 1852, p. 196)، (المدني، 1937، صفحة 179).

تطورت صلاحيات الخزانجي وأصبح المشرف الأول على مالية الدولة هذا ما جعله بمثابة وزير، وكذا أحد أبرز المرشحين لتولي أمور الحكم بدليل أن سبعة خزانجية حكموا الدولة الجزائرية، على هذا الأساس فإن التعيين في هذا المنصب أصبح من صلاحيات الداوي، ولم يتردد الداويات في تغييره أو حتى إعدامه في حالة مخالفة الأوامر على غرار إعدام الخزانجي حسين في عهد الداوي محمد بن عثمان باشا (1791-1766م)، بعدما خالف أوامر الداوي في قضية بيع القمح مما جعل الداوي يسخط عليه و يأمر بإعدامه (بودريعة، 2017، صفحة 279). وقام بتعيين وكيل الحرج حسن بدله في منصب الخزانجي (أنظر التعليق رقم 11).

3-2-خوجة الخيل "من الخوجة إلى الوزير":

ينتمي خوجة الخيل إلى هيئة الخوجات. ففي بدايته كان عبارة عن خوجة بسيط، شأنه شأن معظم من شغل مثل هذه الوظائف. فقد كان مكلفا بحراسة و رعاية مواشي الدولة (شالر، 1982، صفحة 42)، (سعيدوني، ورفقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، 2000، صفحة 172). ثم تزايدت أعماله تدريجيا ليترقى إلى مرتبة الموظفين الكبار، فقد أصبح يشرف على مداخل الأراضي التابعة لدار السلطان، وأصبح له اتصال بقبائل المخزن وقبائل العزل التي تستغل الأراضي التابعة له، كما أنه أصبح المشرف الأول على تموين الموظفين و العسكر بالمواد الغذائية وغيرها (غطاس و آخرون، صفحة 117)، (سعيدوني، الجزائر في التاريخ العهد العثماني، 1984، صفحة 17)، (kaddache, 1992, p. 92).

إن الانتقال من الوظيفة البسيطة إلى المنصب السامي، كان في حدود القرن الثامن عشر (سعيدوني، ورفقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، 2000، صفحة 172)، فقد أصبح خوجة الخيل بمثابة وزير يأتي في المرتبة الثالثة بعد الخزانجي وأغا العرب، كما أنه أصبح من المرشحين للوصول إلى

منصب الداوي. وأول من وصل إلى الحكم من منصب خوجة الخيل هو الداوي محمد باشا بن بكير(1754-1747 م) (الميلي، 1964، صفحة 222).

ونسجل أنّ أربعة من "خوجة خيل " ارتقوا إلى منصب الداوي(أنظر التعليق رقم 12) ، والمفارقة أنّ أول داي -محمد التريكي-مارس وظيفة خوجة الخيل و آخر داي -الداوي حسين-كان خوجة خيل قبل توليه الحكم، رغم أنّ هذا المنصب يعتبر وزيرا ثالثا في عرف الزّهار وهو ما أكدّه في سياق حديثه عن تولية الداوي على باشا(1815-1809م) ، عندما قال "والحاج علي هذا كان وزيرا ثالثا عند المذكور أعلاه ويسمونه خوجة الخيل" (الزهار، 1980، صفحة 105).

4-رتبة عسكرية أم وظيفة إدارية: 1-4-أغا العرب:

الآغا مصطلح ولقب عسكري(أنظر التعليق رقم 13) كان يطلق أيضا على عدد من الوظائف العسكرية منها آغا الإنكشارية -الذي كانت تعود إليه إدارة شؤون الجند الإنكشاري- وآغا المحلة، آغا النوبة، آغا القصر وغيرهم ويتم تعيين هؤلاء الأغوات بصفة مؤقتة إلى حين انتهاء مهمتهم من صف البلكباشية، بعدها يعودون إلى صفهم أي رتبة البلكباشية (Devoulx, 1852, p. 26) ماعدا آغا القصر الذي يتم تعيينه لمدة شهرين ثم بعدها يصبح معزول آغا(أنظر التعليق رقم 14).

وقد كان آغا العرب إحدى الوظائف العسكرية و الإدارية في الوقت نفسه باعتبار الصلاحيات الممنوحة له المتمثلة أساسا في الإشراف على أمن دار السلطان بتفويض من الداوي، ضف إلى ذلك التحكم في النشاط الاقتصادي بمدينة الجزائر خاصة فيما يتعلق بالتبادل التجاري ونحوه (الشويهد، 2006، صفحة 83)، كما أنه يتكفل بشؤون العرب وقيادة الفرسان و في الغالب فإنه يقود المحال الموجهة لقمع التمردات(Devoulx, 1852, p. 20).

وقد امتدت صلاحيات آغا العرب إلى التصرف والنظر في شؤون الأوطان التابعة لدار السلطان. فشيوخ قياد الأوطان تعود إليه

بالدرجة الأولى، باعتباره أعلى هيئة يمكن التواصل معها، وهذا بموجب الصلاحيات الممنوحة له من قبل الداى. ويتم ذلك بمقره في حوش الآغا خارج باب عزون (سعيدوني، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، 2000، صفحة 225). وقد أشار حمدان خوجة إلى مهمة أخرى لآغا العرب وتتمثل في خلافته للداى على رأس مدينة الجزائر، عند قيام الداى بجولة ربيعية خارج المدينة (حمدان بن عثمان، 1982، صفحة 141).

يعد آغا العرب أعلى رتبة في الهرم العسكري، فكل الأغوات يخضعون لأوامره من أجل هذا فقد أصبح يحمل لقب الباش آغا (ben cheneb, 1922, p. 16)، (عباد، 2011، صفحة 280) وقد أصبح شاغل هذا المنصب "موظف سامي ذا نفوذ قوي بعدما كان مجرد أحد الأغوات الذي كان يعج بهم أوجاق الجزائر" (سعيدوني، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، 2000، صفحة 174)، حيث اعتبر بمثابة وزير يأتي بعد الخزناجي مباشرة من ناحية النفوذ وهذا ما أهله لأن يكون أحد المرشحين لمنصب الداى كما أسلفنا(أنظر التعليق رقم 15).

يتم تنصيب آغا عرب جديد عند كل تغيير في أعلى هرم السلطة أو في حالة غضب الداى عليه، وفي العادة يتم اختياره من صف الأغوات، لكن من خلال هذه الدراسة سجلنا بعض أغوات العرب من غير صف الأغوات، ففي عهد الداى علي خوجة باشا(1817-1818م) قام بتعيين رجل تركي اسمه ماسش القوراجي ولا توجد تفاصيل حول المنصب الذي كان يشغله القوراجي قبل توليه أغوية العرب (الزهار، 1980، صفحة 132).

ويبدو أنّ الدايات قد استغنوا عن صف الأغوية من أجل إنتقاء الرجال الذين يمكن تعيينهم في هذا المنصب الحساس. بدليل أنّ الداى حسين(1818-1830م) قام بتعيين القايد يحي في منصب آغا العرب وهو من صف القياد، و المفارقة أنّ الداى حسين قام بتعيين ثان في هذا المنصب خلال عهده تمثل في تنصيب وكيل الحرج البحرية إبراهيم(أنظر التعليق رقم 16) في منصب آغا العرب بعد عزل الآغا يحي(التعليق رقم 17).

لعب أغوات العرب دورا سياسيا وعسكريا كبيرا، فقد سجلنا ثلاث دايات كانوا آغا عرب قبل توليهم الحكم، محمد بكداش(1707-1710م)، عبيد باشا(1732-1724م)، عمر باشا(1817-1815م)، وقد حاول أحد أغوات العرب تولي الحكم بعد وفاة الداوي محمد بن عثمان باشا عام 1791م، و كان اسمه علي القهواجي لكنه فشل في هذا المسعى و كان مصيره النفي بعد تولي الداوي حسن باشا(1791-1798م) (الزهار، 1980، الصفحات 51-52).

2-4-وكيل الحرج البحرية:

ينتمي صاحب وظيفة وكيل الحرج البحرية إلى هيئة وكلاء الحرج. ووكيل الحرج في أصله جندي يكلف بأمور المؤونة و مستلزمات الجنود. ويعمل وكلاء الحرج في التكنات، النوبات، المحال و غيرها. و يتم اختيارهم من أقدم جنود الإنكشارية (حماش، العلاقات ، 1988، صفحة 101). و كان وكيل الحرج البحرية، يعرف بوكيل الحرج باب الجهاد، وكذا وكيل الحرج باب الجزيرة (حماش، العلاقات ، 1988، صفحة 36)، فقد كانت عبارة عن وظيفة عادية تولى صاحبها الإشراف على حراسة مخازن الميناء وعتاد البحرية ودار الصناعة (حرفوش، 2009، صفحة 35).

تطورت وظيفة وكيل الحرج البحرية. بعد ازدياد نشاط البحرية الجزائرية خاصة في عصرها الذهبي أي القرن الثامن عشر ميلادي، فقد امتد نشاطه إلى تسوية المسائل الخاصة بعلاقات الجزائر مع الدول الأوروبية. مما أهل هذا المنصب ليصبح بمثابة وزير للبحرية (حماش، العلاقات ، 1988، صفحة 64)، (سعيدوني، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، 2000، صفحة 228)، (Belhamissi, 1983, p. 91) و أصبح يشرف على إثنا عشر بلوكباشيا من الإنكشارية مكلفين بدورهم بالإشراف على حراسة مخازن وعتاد البحرية، كما يشرف أيضا على كل الضباط والموظفين العاملين في ذلك القطاع منهم قائد المرسى والقبطان رايس وقائد الأسطول والرياس وغيرهم.

إن الوضع الجديد الذي أصبحت عليه وظيفة وكيل الحرج، بانتقالها إلى رتبة المناصب السامية، فقد أصبح هذا المنصب في يد

الداي نفسه، باعتبار أنّ صاحبها سوف يصبح أحد رجالاته، على هذا الأساس فإننا سجلنا بعض الأخبار المتعلقة بتعيين بعض وكلاء الحرج البحرية، والمفارقة أنّ هذا التعيين كان في أغلبه يتم خارج حياة وكلاء الحرج. ففي عام 1756 م تم تعيين أحد رياس البحر وكيلا للحرج و الأمر متعلق بعمر رايس (Belhamissi, 1983, p. 92).

و في عهد الداي محمد بن عثمان باشا (1766-1791 م) قام بتعيين علي برغل والذي كان يشغل وظيفة خزنदार وكيلا للحرج والمفارقة أنّ هذا التعيين جاء بعد إعدام الخزناجي حسن بأمر من الداي. و هذا الخزناجي هو صهر وكيل الحرج حسن والخزنदार علي برغل، حيث تم تعيين وكيل الحرج حسن في منصب الخزناجي المقتول. أما الخزنदार علي برغل فتم تعيينه بدل ربيبه حسن في منصب وكيل الحرج كما ذكرنا آنفا (أنظر التعليق رقم 18).

وفي أوت 1796م قام الداي حسن باشا بتعيين الحاج محمد بن علي باشا في منصب وكيل الحرج وبعد ستة أشهر تم عزله من هذا المنصب (feraud, 1874, p. 308)، (الزهار، 1980، صفحة 71)، علما أنّ الحاج محمد كان قائدا لوطن بني جعد (feraud, 1874، صفحة 299)، كما أنه في عهد الداي مصطفى باشا قام بتعيين الحاج يوسف وهو علج من أصل إسباني وكيلا للحرج.

إنّ هذه الأمثلة توضح بجلاء أن منصب وكيل حرج البحرية أصبح بيد الداي والملاحظ أن صاحب المنصب لم يكن له أي حظ للوصول إلى منصب الحكم بدليل عدم تسجيل أي وكيل حرج تولى منصب الداي بشكل مباشر (أنظر التعليق رقم 19). و كان بإمكانه التدرج إلى منصب الخزناجي، أو آغا العرب ومن ثم يمكنه الوصول إلى منصب الداي (Venture, 1852, p. 204)، ويعتبر الداي حسن باشا (1791-1800) من بين الدايات الذين تدرجوا من منصب وكيل الحرج إلى منصب الخزناجي ثم في الأخير بهذه الطريقة للوصول إلى منصب الداي.

5-بيت المالجي:

بيت المالجي موظف سام فهو أحد وزراء الداي يعاونه قاض وموثقان و كاتب ضبط وهو مكلف بإدارة أملاك المتوفين الذين لا وارث لهم وفي هذه الحالة تستفيد الدولة من تركته كما يقوم بحفظ الودائع و تسير أملاك الغائبين والتصرف فيها في حال عدم رجوع أصحابها و ذلك بتسليمها للورثة أو ببيعها في المزاد العلني وكرائها في حالة عدم وجود الورثة(Shuval, 1998, p. 25).

وامتدت صلاحياته إلى الإشراف على الأملاك المصادرة من قبل الدولة. والإشراف أيضا على دفن الموتى فلا يتم هذا الدفن إلا بأمره بعد جرد جميع الأشياء التي خلفها الميت وتأخذ الأشياء الثمينة إلى مكان آمن خشية ضياعها ريثما يتم تصفية التركة، كما يقوم ببيع الأملاك التي لا وارث لها و غيرها من المهام الموكلة إليه (سعيدوني، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، 2000، صفحة 222).

وحسب غطاس فإن التعيين في هذا المنصب اقتصر على أفراد الجيش الإنكشاري، و هذا لخطورته، حيث كانوا يختارون في البداية من صف الأغوات، ثم أصبح المنصب في يد البولكباشية (غطاس، الحرف و الحرفيون بمدينة الجزائر(1830-1700) مقارنة اجتماعية-اقتصادية، 2012، صفحة 81). و رغم أهمية المنصب، وكذا إدراجه ضمن المناصب السامية، لم نسجل أي داي شغل وظيفة بيت المالجي، و بالتالي فإن بيت المالجي لم يكن معنيا بالتدرج إلى منصب الحكم.

إنّ اقتصار التعيين في هذا المنصب على العسكر من ذوي الرتب العالية يرجع بالأساس إلى خطورة هذه الوظيفة السامية، فصاحبها يشرف على مصادرة الأملاك خاصة منها أملاك الشخصيات الكبرى. كما أنه يشرف على تصفية تركات العسكر بكل رتبته، و هذا عكس ما هو موجود في باقي الأيالات العثمانية حيث كان يشرف على تصفية تركات أفراد الجيش موظف يدعى "القسام العسكري (غطاس، الحرف و الحرفيون بمدينة الجزائر(1700-1830) مقارنة اجتماعية-اقتصادية، 2012، صفحة 81)
خاتمة:

سلطت من خلال هذه المقالة الضوء على جانب من جوانب التسير الإداري في الجزائر خلال الفترة العثمانية بالتركيز على جانب التدرج في الوظائف خاصة منها المناصب السامية وفيما يلي بعض النتائج المتوصل إليها.

تحول اختيار معظم حكام الجزائر خلال المرحلة الأخيرة من الحكم العثماني-مرحلة الدايات- من بين الموظفين الكبار وقد اقتصر التعيين على الموظفين الذين يشغلون منصب الخزانجي، آغا العرب، وخوجة الخيل. وهذا واضح من خلال الجدول الذي سقناه آنفا.

عرف في الأدبيات أنّ الأربع دايات الأوائل كانوا من طائفة الرياس، وفي ظل شح المعلومات حول الوظائف التي مارسوها قبل توليهم منصب الحكم، إلا أنه لا نستبعد أنهم قد مارسوا أحد الوظائف المذكورة آنفا بدليل تم تسجيل أنّ أول حاكم -الداي محمد التريكي قد مارس وظيفة خوجة الخيل.

لقد عمل كل داي جديد على تغيير تشكيلة الموظفين الكبار حرصا منه على ضمان الولاء لحكمه، واحتياطا من الثورات والحفاظ على ملكه، وبمعيتهم يسهل عليه تطبيق طريقة عمله و سياسته. لذلك كثيرا ما نجد أن القيام بهذه التغييرات يرافقه الأمر بالنفي وحتى الإعدام ومصادرة الأملاك حرصا على تحييدهم بشكل نهائي.

الملاحظ أنه وجد نوع من التدرج في الوظائف و المناصب السامية. بحيث كان الخوجة هو أول حلقة للوظيفة و منها إلى المنصب السامي، كما أنه في مرحلة ما أصبح خليفة الداي هو الخزانجي، وخليفة الخزانجي هو آغا العرب. وقد أشار إلى ذلك صراحة أحمد الشريف الزّهار في مذكراته كما ذكرنا سابقا.

حالت الثورات المختلفة ضد الدايات والتي انتهت باغتيالهم دون الوصول إلى تطبيق دائم لنظام التدرج في المناصب الإدارية. فكل ثائر-داي جديد- يقوم بتعيين وزراء جدد من الموالين له وبالتالي فهو يقوم بكسر هذه القاعدة -آلية التدرج- ورغم ذلك فإنّ بقاء نظام الوزراء حال دون العودة إلى النظام القديم المتمثل في الحكم المباشر للعسكر أو لطائفة الرياس.

إن ما توصلنا إليه من نتائج واستنتاجات ليست أحكاما قطعية، فهي لا تعدو إلا أن تكون مقاربات من خلال الإشارات التي وردت في الوثائق المعتمدة لهذا البحث، نرجو أن تكون منطلقا لمعالجة إشكاليات جديدة متعلقة بالإدارة الجزائرية خلال الفترة العثمانية.

التعليقات:

-التعليق رقم 01-الإلتزام: هو نظام يخول للموظفين جمع الرسوم و الضرائب مقابل مبالغ مالية محددة تقدم مسبقا للسلطات و الهدف هو تأمين موارد دخل قارة للخرينة، ينظر (سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني(1792-1830)، 2013، صفحة 228).

-التعليق رقم 02- تولى وظيفة دفتر دار ثم عزل ثم تولى منصب خوجة الخيل قبل مشاركته في الإطاحة بالداي مصطفى باشا وخلافته في منصب الداي، ينظر (الزهار، 1980، صفحة 88)، (حمدان بن عثمان، 1982، الصفحات 151-152).

-التعليق رقم 03- أو الداي علي الغسال عرف أنه غسالا للموتى و كان من بين الذين تقلدوا منصب الداي وقد أشار بوايي (pierre boyer) أنّ هذا الداي كان خوجة من الدرجة الثانية قبل توليه الحكم خلفا للداي أحمد خوجة ، ينظر. (Boyer, 1963, p. 94)

-التعليق رقم 04- أحمد خوجة كان دفتر دار قبل أن يقوم الداي مصطفى بعزله، ينظر (حمدان بن عثمان، 1982، صفحة 150).

-التعليق رقم 05-يقول الزهار "...وفي عادتهم إذا مات الأمير يتولى مكانه الخزناسجي..." ينظر (الزهار، 1980، صفحة 51).

-التعليق رقم 06-لإحصاء عدد حكام الجزائر خلال فترة الدايات أنظر على سبيل المثال (de gonzalez, 1886) :

-التعليق رقم 07-تم إعداد هذا الجدول استنادا إلى الإشارات الموجودة في المصادر والمراجع المعتمدة لهذا البحث.

-التعليق رقم 08-ذكرنا آنفا أنّ الدايات قد اقتصر تعيينهم من بين، الخزناسجي، آغا العرب، خوجة الخيل.

-التعليق رقم 09- هو علي باشا الغسال تولى منصب الحكم ولم يدم فيه إلا أربعة أشهر. (نور الدين، 1965، صفحة 138).

-التعليق رقم 10- هو الداى مصطفى الذي يتولى منصب الداى بعد وفاة خاله الداى حسن باشا.

-التعليق رقم 11- وكيلى الحرج حسن هو الذى نفذ حكم الإعدام فى حق نسيبه حسين الخزناجى بأمر من الداى محمد بن عثمان باشا ثم سوف يتولى منصب الخزناجى مكان نسيبه و بعد وفاة الداى محمد بن عثمان باشا يتولى هو منصب الداى (الزهار، 1980، الصفحات 49-50).

-التعليق رقم 12-أنظر الجدول الوحيد المدرج فى هذ المقالة.

-التعليق رقم 13- الأغا لفظة التركية لها عدة معاني منها الآخر الأكبر، ورئيس الأسرة وهو يعتبر لقب من ألقاب التعظيم (المصري، 2004، صفحة 18) يخص رئيس الإنكشارية فهو مقدم على كل ضباط الدولة (حلاق و الصباغ، 1999، صفحة 11)، وفى الجزائر فإن هذه اللفظة تطلق على أعلى الرتب العسكرية (هلايلي، 2007).

-التعليق رقم 14-معزول آغا أو منزول آغا، هي آخر رتبة يصل إليها الجندي بالجزائر العثمانية حيث يعتبر فى هذه الرتبة جنديا متقاعدا ينال جميع حقوقه منها الأجرة كاملة، ويتم الاستعانة بمن وصل إلى هذه الرتبة فى كثير من الأعمال منها الاستشارات و كذا قيادة بعض المعسكرات و غيرها (عمريوي، 2008-2009، صفحة 46)
-التعليق رقم 15-حول منصب آغا العرب و تطوره (حرفوش، 2009، صفحة 160).

-التعليق رقم 16-هو صهر الداى حسين فى الوقت نفسه.

-التعليق رقم 17-ينظر وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية، المجموعه رقم 3190، الملف رقم 01 ووثائق رقم 180، 179، 303.

-التعليق رقم 18- قضية مقتل الخزناجى حسين صهر الخزندار علي برغل ووكيل الحرج حسن-الداى بعد محمد بن باشا-و التي سوف يكون لها امتداد بقتل الباى صالح (الزهار، 1980، الصفحات 50-51).

-التعليق رقم 19- المفارقة أنّ حمدان بن عثمان خوجة اعتبر وكيلى الحرج أحد المرشحين للوصول إلى منصب الداى وقد ورد كلامه على هذا النحو "...و من جملة أعضاء الحكومة يوجد إثنان أحدهما

يسمى وكيل الحرج، وثانيهما يسمى الخزناجي و من بين هؤلاء الأشخاص يختار الداوي..." (حمدان بن عثمان، 1982، صفحة 127)

المصادر و المراجع باللغة العربية

-وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية، المجموعة رقم 3190، الملف رقم 01 وثنائق رقم 179، 180، 303.

-ابن المفتي، ح. ب. (2009). تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر و علمائها. الجزائر: بيت الحكمة.

-الزهار، أحمد الشريف، (1980). مذكرات نقيب أشرف الجزائر . الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع.

-الشويهد، عبد الله. (2006). قانون أسواق مدينة الجزائر-1107 (1117هـ-1705-1695م). (الجزائر: دار الغرب الإسلامي.

-المدني. أحمد توفيق. (1937). محد بن عثمان باشا داي الجزائر (1766-1791). الكتبة المصرية: الجزائر.

-المصري، حسين. مجيب. (2004). معجم الدولة العثمانية. مصر: الدار الثقافية للنشر.

-الميلي، مبار بن محمد الهلالي. (1964). تاريخ الجزائر في القديم و الحديث. (Vol. 3) الجزائر: مكتبة النهضة العربية.

-أمير، يوسف. (2009). أوقاف الدايات بمدينة الجزائر و فحوصها من خلال عقود المحاكم الشرعية. (1671-1830) الجزائر: مذكره ماجستير غير منشورة.

-بن عمار، مصطفى. (2009). الصراع على السلطة في الجزائر في عهد الدايات. (1671-1830) الجزائر: رسالة ماجستير غير منشورة.

-بن ميمون، محمد. (1982). التحفة المرضية في الدولة البكداشة ببلاد الجزائر المحمية. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع.

-بودريعة، ياسين. (2017). الثروة و الفقر بمجتمع مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني. (1786-1800) الجزائر: رسالة دكتوراه غير منشورة.

-جون. ب وولف. (1986). الجزائر و أروبا. (أبو القاسم سعد الله، المترجمون) الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

- حرفوش, عمر. (2009). الإدارة الجزائرية في العهد العثماني "الإدارة المركزية نموذجا". "الجزائر: رسالة ماجستير غير منشورة.
- حلاق, حسن, الصباغ, عباس. (1999). المعجم الجامع في مصطلحات الأيوبية و المملوكية و العثمانية ذات الأصول العربية و الفارسية و التركية. بيروت: دار العلم للملايين.
- حماش, خليفة. (2006). الأسرة في الجزائر خلال العهد العثماني, . قسنطينة.
- حمدان بن عثمان, خ. (1982). المرأة. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع.
- حماش خليفة. (1988). العلاقات . الإسكندرية، جامعة الإسكندرية. أطروحة دكتوراه.
- ريمون, أندي. (1991). المدن العربية الكبرى في العصر العثماني). ل. فرج (Trans., القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع.
- سعيدوني, ناصر الدين، و المهدي البوعدي. (1984). الجزائر في التاريخ العهد العثماني. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- سعيدوني, ناصر الدين. (2013). النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني. (1792-1830) الجزائر: البصائر الجديدة للنشر والتوزيع.
- سعيدوني, ناصر الدين. (2000). أوراق جزائرية دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- عباد, صالح. (2011). الجزائر خلال الحكم التركي- (1514-1830 م). (الجزائر: دار هومة.
- عبد القادر نور الدين. (1965). صفحات في تاريخ الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي. الجزائر: كلية الآداب الجزائر.
- عمريوي, فهمية. (2009). الجيش الانكشاري بمدينة الجزائر خلال القرن 12هـ/ 18 م دراسة اجتماعية اقتصادية من خلال سجلات المحاكم الشرعية: رسالة ماجستير.

- غطاس عائشة (2012). الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر (1700-1830) مقارنة اجتماعية-اقتصادية. الرغاية-الجزائر. ANEP :
- غطاس ,عائشة و آخرون .الدولة الجزائرية الحديثة و مؤسساتها . الجزائر :المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية.
-كاثكارت , ج. ل. (1982). مذكرات أسير الداي قنصل أمريكا في المغرب). إ. العربي (Trans., الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.
-هلايلي ,حنيفي (2007). بنية الجيش الإنكشاري خلال العهد العثماني .عين مليلة-الجزائر :دار الهدى.
-وليام شالر. (1982). مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر. (إسماعيل العربي، المترجمون) الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

المصادر و المراجع باللغات الأجنبية:

-BELHAMISSI, M. (1983). Histoire de la marine Algérienne(1516-1830). Alger: ENAL.
-BEN CHENEB, M. (1922). mots Turks et persan conservés dans le parler algérien . alger: carbonal.
-BOYER, P. (1963). La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention Française. Paris: Hachette.
-DE GONZALEZ, J. (1886). Essai chronologique sur les musulmans célèbres de la ville d'Alger. Alger: victor pézé.
-DEVOULX, A. (1852). Tachrifat recueil de notes historique sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger. Alger: imprimerie du gouvernement .
-FERAUD, L. (1874). Ephémérides d'un secrétaire officiel sous la domination turque à Alger de 1775 à 1805. Revue Africaine , 18.
-KADDACHE, M. (1992). l'Algérie durant la période ottoman. Alger: O.P.U.
-MEROUCHE, L. (2002). Recherche sur l'Algérie a l'époque ottomane, monnaie, pris et revenus(1520-1830). paris: éditions Bouchenne.

-SHUVAL, T. (1998). La ville d'Alger vers la fin 18 siècle, population et cadre urbain. Paris: C.N.R.S.
-VENTURE, D. P. (1852). Tunis et Alger au 18 siècle. Paris: Sindbad.

لإحالة على هذا المقال:

- ياسين بودريعة، (2021)، « آلية التدرج في المناصب الإدارية السامية بالجزائر خلال فترة البدايات (1830-1671م) ». المواقف، المجلد: 17، العدد: 01، جويلية 2021، ص. ص 852-875.